تبلس بما نافي الذكر اي فالسلام عليه كالعدم قوله ابتداء
لم يفسلم بتدريب قوله فينبغي تحريما قد يقال التحريم الاذان
من مراة او قبل الوقت لالما بسبب من الاوقات والكذب وافساد
العبادات وهذا غير موجود في الحكايات فالظم كراهتها قوله
واما جواز حكايته قبله جواب عما يقال كيف يقال يقتصر على حكاية
ما سمع مع انه يحكيه قبل سماعه قوله فمعناه مع سماعه لم يقيده
بالقاف فيه انه انما يسمع بعد اذ الموضوع الحكاية قبل فازال الاشكال
باقيا وانه كيف مالم يسمعه وفي نسخة بعينه بالعين المهملة والتحتية
والنون وهو لا ينفع ايضا قوله ويحتمل تحريمه مقابل قوله والا
اقتصر والظم التحري قوله وظاهر الخبر الاول انه لم يسمعه لا يحكيه
اي فيحكي الترجيع كان لم يات المؤذن بالشهادتين او لا لم يكون
هذا ظاهر الخبر ظاهر وكون سماع المؤذن يصدق بالبعض كما
في الحاشية بعيد قوله ولعل من جوز الخ يجاب بان المراد بالجواز
خلاف الاولى ثم المراد قبل تمامه اما قبل نطق المؤذن اصلا فليس
حكاية قوله حكايته ما زاد اي قبل يكفي حكاية الاول ولو اخره
عنهما لكان حسنا لانه حكاية قولها قوله لا اسمعوا فيسن له بعده
قوله الصلاة خير من النوم قال الشافعي يجيب بقوله
صدقت وبررت قوله اما شرط كمال الاولى فقد لا نسلم لانه
الا بطال الا انه يلاحظ انه حيث اختلف في العد التزما لصحة والكمال
فلا اقل من ان يشترط في الصحة الاسلام بالفعل ولا يكفي بالزم
لكن لا حاجة الى صدر العبارة منه اعتبار عدم عد الشرقبل
النطقة قدير قوله وكلام الشريعني به امام على المختصر لان هذه
عبارة يحي في شرحه قوله وهو ظاهر لانه نطق بالشهادتين

قوله

قوله وهو حينئذ نية الاذان لم ينو الاسلام اعتمد بعض الشيخ
بانه نوى الاذان وهو ملتزم شعائر الاسلام فالمدار انا لم تتحقق
نية الاسلام وليس موضوع الكلام العازم على الاسلام بل
اعم كما يظهر للمتامل لانه انما ذكر العازم على سبيل المثال فتامل
وذكر ما يتعلق به ثم يرجع للمتوم قوله وفي النوادر الخ هو
الظاهر لان الاذان وقع حال الاسلام قوله بناء على حرمتها
منها او كراهتها اقول لا يعني للبناء المراد ان اذانها باطل
لا تستقط به السنة مثلا ثم بعد ذلك نرجع لنعلمها هذا هو
الذي صدر رضا وقلنا انه لا يسمع اذانا علم يكره ابا الاتيان
به ابرهم فافهم قوله مظنة كونه عورة الخ اعترض بان مظنة العورة
توجب الحرمة كما ان خشية الفتنة توجبها وقد يقال المراد
مظنة كونه عورة مع الجزم بانه من الفتنة كما سلفنا انه محل
الخلاف والاحرم مع الجزم قد يتخلف لان المراة من
حيث هي مظنة العورة فكره او حرم لما فيه من الرفع والترجيع
واختصاصه شرعا بالذكر كما سبق قوله ميز والا لم
يسع ولو سلم من الخلل لانهم كالبهيم قوله وان لم يكن ضابط الخ
الا لكن لابد من الجزم به بحوله الوقت فظهر ان الاذان والاقامة
والاقامة سيان في ان البلوغ ليس شرطا فيهما بل يكفي التمييز
قوله من حيث هي مع قطع النظر عن غير لغلبة راجع للمراة قبله
قوله فتحصل من هنا وهناك ان المراد تحصيل صوبا والا
فالوجوب يوخذ مما هنا لزوما اذ تحصيل الشرط واجب
قوله فان قلت لم سمي الخ جواب لا يقال في سوالم والجواب اللائق
لم ان يقول انما قيد بالوجوب لافادة الاثم بتركه صوبا ثم لو ذكر

الاقامة

شرائط الصلاة اربعة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)